سياحة الأعمال تستقطب 5 ملايين مسافر

14 مليار ريال إنفاق المسافرين لفعاليات الأعمال في السعودية

السعودية تشهد نمواً متصاعداً في مجال سياحة الأعمال بسبب النمو الاقتصادي

■ الرياض - واس

□ كشف تقرير إحصائي صادر من الهيئة العامة للسياحة والآثار السعودية أن الإنفاق على سياحة الأعمال في المملكة خلال العام 2008، بلغ 14 مليار ريال من خلال أكثر من 5 ملايين سائح حضروا وشاركوا في فعاليات الأعمال في المملكة من اجتماعات ومعارض ومؤتمرات وندوات وغيرها.

وكانت ذروة رحلات سياحة الأعمال مركزة في شهري أبريل/ نيسان ومايو/ أيار حيث استحوذ هذين الشهرين نسبه 27 في المئة من رحلات سياحة الأعمال.

ووفقاً للتقرير الصادر عن مركز المعلومات والأبحاث السياحية (ماس) بالهيئة عن سياحة الأعمال فإن أهم الوجهات المحلية التي قصدها هؤلاء على الترتيب هي الرياض، جدة، مكة، الدمام، المدينة.

ويشير التقرير أن سيَّاح الأعمال ضخوا قرابه الـ 5,5 مليار ريال على خدمات الإيواء، و 3,1 مليار ريال على شراء منتجات من السوق المحلية.

وأكد مدير عام إدارة البرامج والمنتجات السياحية بالهيئة العامة للسياحة والآثار حمد آل الشيخ أن السعودية تشهد نمواً متصاعداً في مجال سياحة الأعمال، ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والتعليمي التي تشهده مناطق المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، وتوافر المرافق والخدمات والبنية التحتية المناسبة، مما ساهم في تنمية الفعاليات والأنشطة المرتبطة بالأعمال والاقتصاد وغيرها من مجالات الحياة في المملكة، لافتاً إلى أن سياحة الأعمال تشغل حيزاً مهماً في مساهمة السياحية في الناتج المحلي بالمملكة العربية السعودية، حيث تشكل 19 في المئة من حجم الإنفاق السياحي.

وأضاف أن في السعودية ينظم أكثر من 100 ألف فعالية أعمال سنوياً يحضرها ويشارك فيها أكثر من خمسة ملايين شخص، وكذلك يوجد في المملكة أكثر من 500 صالة معارض ومؤتمرات واجتماعات، مشيراً إلى أن المملكة تتمتع بالعديد من مقومات نجاح هذا النوع من السياحة، وعلى رأسها أن المملكة هي أكبر دول الخليج من حيث التعداد السكاني والنشاط الاقتصادي، وتحقق أعلى نمو ناتج محلي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، كما أنها المنتج الأكبر للنفط على مستوى العالم، إلى جانب تمتعها ببنية تحتية قوية في مجالي الخدمات والاتصالات والمواصلات دولياً ومحلياً، بالإضافة إلى النمو السريع في عدد المنشآت التجارية والتعليمية والاجتماعية مما ينتج عنه نمو أكبر في الطلب على فعاليات وأنشطة الأعمال التي يسافر لها المواطن والمقيم ويشارك فيها أيضاً خبراء ومختصين من الدول العربية والإسلامية والصديقة، من خلال رحلات سياحية ينتج عنها إنفاق على الخدمات والمنتجات السياحية أو التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع أثناء تلك الرحلات.

وذكر آل الشيخ أن الهيئة تقوم ومع شركاءها بجهود كبيرة لتطوير سياحة الأعمال، ومن ذلك العمل مع الشركاء من القطاعين الحكومي والخاص على تنمية سياحة الأعمال، بهدف توفير البنية والبيئة المناسبة لنمو عدد الرحلات السياحية المحلية المرتبطة بسياحة الأعمال، ومن ذلك تطوير العناصر المختلفة لصناعة سياحة الأعمال، بما في ذلك تطوير قدرات وإمكانيات المؤسسات المتخصصة في تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض وتوفير الكفاءات الوطنية المتخصصة في نشاطات مرتبطة بسياحة الاعمال، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء لتطوير المعايير والمواصفات والإجراءات التي تضمن رفع مستوى وجودة فعاليات الأعمال من مؤتمرات ومعارض واجتماعات والمنشآت التي تقام فيها والخدمات المرتبطة بها، حيث يقوم فريق عمل من الهيئة ووزراة التجارة والصناعة ومجلس الغرف السعودية والقطاع الخاص بإعداد تلك المعايير والمواصفات والإجراءات التي تسهل على الجهات الحكومية مهمتها وتوفر للقطاع الخاص الدعم الكافي لرفع جودة وكمية فعاليات الأعمال.

وكذلك تسعى الهيئة الاستفادة من الخبرة الدولية المتقدمة في مجال سياحة الأعمال ونقلها لصناعة السياحة في المملكة. التي تقام في المملكة من خلال الاشتراك في أهم الجمعيات والمنظمات الدولية، وتطوير الأدلة عن كيفية تنظيم المعارض والمؤتمرات بالطريقة الاحترافية والعمل مع قطاعي التعليم والتدريب لتنظيم الدورات المتخصصة في مجال سياحة الأعمال وتطوير تخصصات ومواد أكاديمية وتدريبية ذات العلاقة بإدارة وتنظيم وتسويق المؤتمرات، والعمل على قياس الحركة السياحية المرتبطة بسياحة الأعمال وتقييمها.

كما نوّه الى أن تولي الهيئة مؤخراً الإشراف المباشر على قطاع الفنادق سيساهم خلال السنوات القليلة القادمة في إحداث نقلة نوعية في الخدمات التي تقدمها الفنادق لتنظيم المؤتمرات والاجتماعات والمعارض فيها وتطوير منشآتها من جميع النواحي خصوصاً وأن الفنادق تضم النسبة الأكبر من عدد فعاليات الأعمال، ويسكن فيها المشاركين في تلك الفعاليات، ويستفيدون أيضاً من خدماتها الأخرى مثل الوجبات.

من جهة أخرى تسعى الهيئة إلى تطوير قطاع آخر مرتبط بسياحة الأعمال هو قطاع منظمي الرحلات السياحية والتي أصبحت تشكل العصب الرئيسي لسياحة الأعمال وتسويق والجهات السياحية في الدول المتقدمة في مجال سياحة الأعمال حيث أنها تسهل على المشاركين فيها الحصول على الخدمات الجيدة وبأسعار مناسبة، مع توفير تجربة سياحية لا تقتصر فقط على حضور المؤتمر أو المعرض أو الاجتماع وإنما الاستمتاع ببرامج سياحية في المنطقة أو المدينة أثناء حضور تلك الفعاليات، مما يسهم في استفادة المملكة أو المناطق من تلك الفعاليات اقتصادياً ويساهم في توفير الآلاف الفرص الوظيفية لأبناء الوطن.

كما تشهد المملكة تطوراً كبيراً في الخدمات التي تسهم في نمو سياحة الأعمال ومن ذلك تطور شبكة الاتصالات، و الخدمات الصحية، و خدمات النقل الجوي والأرضي. كما تسعى الهيئة مع شركائها إلى تطوير الخدمات التي يحتاجها منظمي المعارض والمؤتمرات مثل إجراءات الموافقة لتنظيم الفعاليات وخدمات شركات الطيران والمطارات، وتوفير التجهيزات اللازمة لتنظيم أنشطة ورحلات سياحة الأعمال بسهولة وجودة عالية.

كما أن سعي الهيئة إلى تطوير الوجهات السياحية الداخلية وتطوير المنتجات السياحية مثل المتاحف والآثار والقرى التراثية والمواقع السياحية سيساهم بشكل كبير في تطوير التجربة السياحية المرتبطة بسياحة الأعمال مما يرفع من عدد فعاليات وأنشطة سياحة الأعمال التي تقام في تلك الوجهات ويحقق الفوائد من السياحة من زيادة دخل الموطنين والمنشآت وتوفير الآلاف من الفرص الوظيفية لأبناء الوطن.

وفق استبيان لـ «يو بي إس» و «بوسطن الاستشارية»...

عمليات الاندماج والاستحواذ تشهد إقبالاً كبيراً من المديرين التنفيذيين

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ نشر كل من بنك الاستثمار «يو بي إس» ومجموعة بوسطن الاستشارية (بي سي جي) استبيانهما السنوي الثاني لعمليات الاندماج والاستحواذ الذي شمل آراء المديرين التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين في أوروبا. ويعتبر هذا الاستبيان الأوسع نطاقاً من نوعه في أوروبا.

ويتبين من ردود 166 من المديرين التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين في 700 شركة تعمل في 22 قطاعاً، بأن انجذاب الرؤساء التنفيذيين لعمليات الاندماج والاستحواذ الفائق للتوقعات يعد صحياً، ومن المتوقع أن تعلن واحدة من بين خمس شركات (بنسبة 19 في المئة) عقد صفقة كبيرة (بمبيعات سنوية أكثر من 500 مليون يورو) في العام 2010. وهذا مقارنة بالرقم المعتاد وهو 10 في المئة من الشركات التي تعقد صفقات كبيرة في هذه المرحلة من دورة الاندماج والاستحواذ.

وتتضمن النتائج الرئيسية الأخرى للاستبيان ما يأتي: الدوافع الأكثر وروداً من بين 12 دافعاً وراء نشاط الاندماج والاستحواذ كانت هي تلك المتعلقة باعتبارات استراتيجية واعتبارات متعلقة بالنمو. كالتوسع في عرض المنتجات، والوصول إلى مناطق جغرافية جديدة، والوصول إلى زبائن جدد وقنوات توزيع جديدة،

وعدم وجود أهداف استحواذ أو أسعار جذابة للشركات يشكل العائق الرئيسي أمام نمو عمليات الاندماج والاستحواذ: كانت الأسباب الأكثر شيوعاً التي تحول دون عمليات الاندماج والاستحواذ هي عدم وجود أهداف جذابة (ذكر من قبل 40 في المئة من المجيبين عن الاستبيان)، والتقييم المرتفع للشركات (ذكر من قبل 39 في المئة من المجيبين) الأمر الذي يعكس سرعة ومدى انتعاش أسواق الأسهم.

القيود المالية المفروضة ذاتياً

يخطط 42 في المئة من المجيبين عن الاستبيان لاستخدام الاحتياطيات النقدية القائمة أو التدفق النقدي، بينما يفضل 23 في المئة من المجيبين استخدام تسهيلات الديون القائمة. وأبعد من ذلك هناك تفضيل واضح لتمويل رأس المال السهمي (14 في المئة) على القروض المصرفية الجديدة (5 في المئة) أو قضايا الديون المتداولة (4 في المئة). وهذا يدل على وجود حد أعلى لحجم الصفقات خلال العام المقبل، ما يتوافق مع المراحل المبكرة لموجات أخرى من عمليات الاندماج والاستحواذ.

ويتوقع 20 في المئة فقط من المجيبين عن الاستبيان التوصل إلى اتفاق يشكل تحولاً في قطاعهم، مقابل نسبة 43 في المئة في استبيان العام السابق. وهذا يتوافق مع تفضيل التمويل الداخلي للصفقات، وعدم خضوع أسواق المنتجات لتغييرات مزلزلة كما توقع الكثيرون قبل عام، لاتزال شهيه المخاطرة لدى كبار المديرين التنفيذيين معتدلة نسبياً، والنظر إلى تقييمات أعلى.

وقال 43 في المئة من المجيبين عن الاستبيان إنهم يبقون بعيداً عن جدول اتفاقيات عمليات الاندماج والاستحواذ حتى تتحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية المختلفة. وينتظر 20 في المئة من هؤلاء حدوث انتعاش في قوام صناعتهم، وينتظر 10 في المئة حدوث انتعاش في الاقتصاد، بينما ينتظر 13 في المئة عودة الأوضاع الطبيعية في تمويل عمليات الاندماج والاستحواذ وأسواق الائتمان.

ويتوقع المجيبون على الاستبيان أن المشترين المرجحين للعام المقبل هم الشركات القوية مالياً (38 في المئة) وقادة السوق (36 في المئة)، في حين يعتبر اللاعبون الأصغر في السوق (31 في المئة) والشركات الضعيفة مالياً (21 في المئة) أهدافاً مبدئية نمطية.

الصين والآسيان تكملان بضعهما البعض فى مجال التجارة

منطقة الصين - الآسيان للتجارة الحرة تحقق قفزة إقليمية

■ كوالا لمبور - شينخوا

□ من المتوقع أن تساعد إقامة منطقة الصين – الآسيان للتجارة الحرة على تحقيق قفزة فى نمو التجارة الثنائية بين الطرفين، بحسب ما قال رئيس غرفة التجارة الماليزية – الصينية، يونغ آه بوى، مؤخراً.

وقال بوي، فى مقابلة مع وكالة أنباء «شينخوا»، إن منطقة التجارة الحرة ستدفع التكامل الاقتصادى فى المنطقة قدماً بشكل سريع.

وأضاف بوي، أن التكوين المكتمل لمنطقة التجارة الحرة مهم جداً بالنسبة إلى الصين والدول الأعضاء برابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) اذ إنها ستعزز تنقل البضائع والخدمات وزيادة التجارة الثنائية بشكل شامل، بفضل إجراءات الاستيراد والتصدير المبسطة.

وأوضح، أن الصين سوق ضخمة، فيمكن أن تصدر دول الآسيان المنتجات والمواد الخام إلى هذه السوق.

وسلط الضوء على سياسات الإعفاء من الضرائب الواردة فى اتفاقية الصين – الآسيان للتجارة الحرة؛ إذ قال، إن السياسات ستسمح للصين بشراء بضائع بطريقة أسهل وتكاليف أقل من دول الآسيان.

ومضى يقول، إن ذلك سيعزز، فى المقابل، الانتاج فى المنطقة وتقوية استدامة التنمية الاقتصادية فى الآسيان وإفادة المواطنين فى هذه الدول.

وفيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية فى الصين، قال بوي متفائلاً، إن العالم قد ركز على السوق الصينية لأنها ليست ضخمة فحسب، بل تمتلك إمدادات وفيرة من الموارد البشرية المدربة أيضاً.

ولفت أيضاً إلى أن الانجازات التكنولوجية قد ساعدت الشركات الصينية على تحقيق قدرة إنتاجية أكبر.

وقال، إن الصين والآسيان تكملان بضعهما البعض فى مجال التجارة، ما أدى إلى نمو سريع فى التجارة الثنائية بين الصين ودول الآسيان، وخاصة ماليزيا وإندونيسيا وتايلند.

وتوقع أن الإقامة الكاملة لمنطقة الصين – الآسيان للتجارة الحرة والمزمعة فى أول يناير/ كانون الثاني المقبل ستوثق الروابط بين الصين والآسيان وتخلق المزيد من الفرص التجارية فى ماليزيا.

وأكد بوي، أن الصين والدول الأعضاء في الآسيان يمكنهم الاستفادة بشكل كامل من مميزاتهم ليكمل كل جانب منهما الآخر من خلال الاستثمار في كل دولة وتعزيز أطر التعاون.

فعلى سبيل ذلك، على حد قول بوي، تتمتع الصين بتكنولوجيات جيدة وتمتلك كمية كبيرة من رأس المال وعدداً كبيراً من المتخصصين، بالإضافة إلى قدرات البحث والتنمية، بينما تتمتع ماليزيا بالموارد الطبيعية والمواد الخام.

وقال، في هذه الحالة، تستطيع الصين إنشاء المصانع في ماليزيا واستغلال الموارد هناك وتسويق منتجاتها خارج ماليزيا.

وأوضح بوي، أنه بينما يستطيع المستثمرون من الصين توفير التكاليف اللوجستية للمواد الخامة والموارد، تعتبر ماليزيا ناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي وخلق وضع يقوم على الكسب المتكافئ.

وذكر أن النمو المتكامل للاقتصاد الاقليمي عامل مهم في وقت يواصل الاقتصاد العالمي عملية العولمة.

وأردف قائلاً، إنه نتيجة لذلك، تم إنشاء مناطق عديدة للتجارة الحرة في أنحاء العالم، بما فيها منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي، ما يساعد على دفع التكامل الاقتصادي.

وأضاف، أنه واثق في نمو منطقة التجارة الحرة للصين– الآسيان، قائلاً، إن الزخم سريع النمو سيقود منطقة التجارة الحرة لتصبح كتلة اقتصادية رئيسية في العالم.

اتحاد النقابات العمالية يتوقع المزيد من البطالة

تراجع الصادرات الألمانية 18 % العام 2009

■ برلين - د ب أ

□ أكد اتحاد الصناعات الألمانية أن الصادرات الصناعية التي تعتبر عصب الاقتصاد الألماني تراجعت العام 2009 بنحو 18 في المئة مقارنة بالعام 2008.

وتوقع الاتحاد في تقريره عن التجارة الخارجية لألمانيا خلال العام 2009 الذي أوشك على نهايته أن تتعافى الصادرات العام 2010 وترتفع بنسبة 4 في المئة.

وقال رئيس الاتحاد هانز بيتر كايتل لدى الإعلان عن التقرير يوم أمس الأول: «صناعة الصادرات الألمانية في طريقها للتحسن ولكن عملية التعافي ستستغرق وقتاً طويلاً».

وحسب منظمة الاقتصاد الدولية «أو إيه سي دي» والتقرير التي أعدته لجنة الخبراء التابعة للحكومة الألمانية فإن إجمالي التراجع في الصادرات الألمانية ككل بلغ العام الجاري 15 في المئة.

أضاف كايتل: «في مثل هذه السرعة للنمو فإنه من غير المتوقع ألا يصل مستوى الصادرات الألمانية إلى مستواه قبل الأزمة قبل العام 2014».

كما أشار كايتل إلى أن هناك سلسلة من مصادر الخطر على الاقتصاد القائم على الصادرات في ألمانيا وأن برامج التحفيز التي اعتمدتها الكثير من الدول لمساعدة اقتصادها على مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية أوشكت على الانتهاء بالإضافة إلى أن الكثير من البنوك ستضطر على الأرجح لخصم جزء من رأسمالها الأساسي كخسائر.

وأكد كايتل تزايد لجوء بعض الدول لإجراءات لحماية منتجاتها المحلية على حساب الواردات فيما يعرف بالحمائية.

وأشار رئيس اتحاد الصناعات الألمانية إلى أن جميع المناطق التي تستورد من ألمانيا سجلت «تراجعاً واضحاً» في وارداتها من ألمانيا وأن آسيا لعبت دوراً جيداً في استقرار مستوى الصادرات الألمانية.

الصادرات الصناعية الألمانية تحتل 62 في المئة من إجمالي الصادرات

وعبر كايتل عن خشيته من المخاطر التي يمثلها عدم الاستقرار في أسواق المال على النمو الاقتصادي في بلاده وكذلك الخطر الذي يمثله ارتفاع سعر صرف اليورو أما الدولار.

وحسب الاستطلاع الذي أجري بين الشركات الصناعية في ألمانيا في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي فإن الصادرات الصناعية الألمانية تحتل 62 في المئة من إجمالي الصادرات الألمانية.

إلى ذلك، توقع اتحاد النقابات العمالية الألماني تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل، رغم الانتعاش الاقتصادي الذي بشّر بعض الخبراء بحدوثه العام المقبل.

وقال خبير الاتحاد في شئون سوق العمل فيلهلم أدامي: «حتى وإن تأكدت بعض المؤشرات على حدوث نمو اقتصادي، فإن الأسوأ في سوق العمل قادم».

ورجح أدامي أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل العام المقبل بواقع 640 ألف عاطل ليصل إجمالي العاطلين في البلاد 4.1 مليون، مقارنة بـ 3.4 مليون عاطل في العام الجاري.

وحسب أدامي، سيؤدي ارتفاع عدد العاطلين عن العمل العام المقبل إلى استمرار انخفاض صافي الدخل، مما سيؤثر بدوره سلباً على الاستهلاك الداخلي.

وأكد أدامي أن حساباته ترجح انخفاض متوسط دخل الفرد في ألمانيا بواقع 5300 إلى 5500 يورو سنويا وأن تنخفض القوة الشرائية في ألمانيا بواقع 5ر3 مليار يورو إضافية سنوياً منها 2.5 مليار يورو في ولايات شرق ألمانيا وحدها.